بوقوعه على عمرو عليتساءل امر بالتامل في هذا المجيء لكثرة فوائده وللا
بالمجيء فقط عليه كما اشار اليه بقوله وهذا البحث الخ اه بقي وقال سم
اشارة الى ان هذه القاعدة اي قوله لان الكلام اذا اشتمل على قيد الخ
اغلبية لا كلية فقوله عليتساءل اي ليلاحظ انها كلية اه وبقي ان كلام
النحويين مبني على ان المامور بالتامل فيه قوله في اول المجيء قلت
قوله بين ان يكون الشيء الخ وهذا البحث اي ان الشيء قد يكون حاصلا
ولا يكون مقصودا وكتب ايضا مالفظه اي انه اذا اشتمل الكلام على قيد زايد
على المجيء دالا باثبات او النفي فهو الذي الخاص والمقصود من الكلام اه سم
او رد السامع الى لا يرد ان الرد يتاتى بتعيين المعطف فغير انا جاز يد وما جاز الا
زيد لما علمت سابقا من عدم وجوب اختصاص النكتة او يقال المراد
رد السامع صريحا فلا يرد ما ذكر ولان الرد يتاتى بطريق عطف الجملة
غير ما جاز زيد لكنه جاز عمرو لما علمت وليفقد ان الاختصار عند
الخطاء في الحكم الى ارادة بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله اي من المطلوب
تبين الحكم عند التابع بعد ايجابه للمتبوع والخطاء المحكوم به من حيث
نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بعدم المحكوم به موصوف بالخطاء والصواب
في النسبة والحكم بعدم الايقاع نفسه خطاء وصواب ثم قال ان الصواب
ان يفسر الخطاء والصواب بعدم الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق
لكونهما مستعملين له لا الخطاء في الحكم لانه يشعر بان الخطاء والصواب صفتان
لم يتدبر حق التدبر اه عبد الحكيم وقوله صفتان اي للحكم مع انهما قسمان
له كما علمت وبقي ان يراد بالحكم المحكوم عليه وخطاؤه من حيث نسبة الحكم
به اليه فيجوز ان يرد لا عمرو لبعض ما مر من كلام السكوني بحث القصر انه يخاطب به
من اعتقد مجيء احدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع الى
الصواب بل لحفظه من الخطاء فليتامل هذه نكتة اخرى للعطف اطول
وبهذا ظهر ان مثل هذا التركيب يقال للقصر التعييني وهو وجيه وان كان
في عبد الحكيم خلافه وكتب ايضا قوله فيجوز يد لا عمرو ومن امثلة رد السامع
الى الصواب ما جاز زيد بل عمرو على ما قال ابن مالك انه بل بعد النفي والنهي
لكن وجيه ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما جاز زيد بل عمرو
يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحققه نفيه عن زيد وعلى ذلك ما يتراءى في بحث
القصران ما جاز زيد بل عمرو للقصر اطول لمت يعتقد ان عمرا جاء لا
دون زيد فيكون من قصر قلب وكتب ايضا مانصه المراد بالاعتقاد ما يشمل
الضعيف بل الوهم ايضا على ما قاله السيد او عبد الحكيم وقال سم قوله

لمت

لمت اعتقد اي اوظن والعبرة بالوهم هنا مر قوله ان عمرا جاء لا دون زيد اي فيكون
قصر قلب وقوله او انهما جاءا كلهم اي فيكون قصر افراد هذا بناء على ان الاشتمال في
قصر الافراد والقلب ومن ولا بل الاجازة انها تشمل من الغلط فقط وبهذا كرر قصر التعيين
لان المخاطب فيه لا حكم عنده من اعتقاد او ظن حتى يرد الى الصواب فالشك ايضا
خارج بالاعتقاد وهذا حاصل ما مر هناك من تقرير الاستاذ فلك ان تقول ان الذي
ان المراد بالاعتقاد ما يشمل الوهم وان سكت عن قصر التعيين لان المخاطب شاك
فلا حكم له حتى يرد عن الخطاء وهو غير تام اذ كيف يرد الواهم عن الخطاء ولا يرد
الشاك اه بمعنى تامل فيه والذي يظهر ان كلا من الشاك والواهم يقال له هذا
التركيب فلك الرد عن الحكم الخطاء بل لدفع الشك والوهم ويمكن الجمع بذلك
بين الرايين او انهما حالان جميعا لبعض ان لا يجتمع القلب والرد ولكن
لقصر القلب فقط واما قصر التعيين فلا يحتاج له شيء من مرور من العطف عند
الحكيم لا انه لا يقال لنفي الشركة فلا يكون لقصر الافراد ومن كلام النحاة
ما يشهد له انهم قالوا الاستدراك رفع ما يتوهم من الكلام السابق كما في ما جاز
زيد بل عمرو نفي ان يتوهم مجيء عمرو ايضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن
عمرو منهد ايضا على ان المتوهم الاشتراك من النفي والله اعلم والغرض من نقل
ما يشهد به كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قرروا وكلا الذين هو كلام المفتاح ولا يضاح
لان حاصل ما قرروا ان لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله عن النحاة
ان لكن لقصر الافراد اي نفي الشركة في الاتصاف وتكون لكن عند البيانيين لقصر القلب
على انه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب في قصر القلب يعتقد العكس اف
يترد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه تصادق في اعتقاده وهو منشا
الوهم الذي يستدرك بلكن وبهذا يحمل استشكال لكن في قوله تعالى ما كان
محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله بان نفي الابوة لا يوهم نفي الرسالة لعدم
الاتصال بينهما عند المخاطب فلكن يستدرك برياسة الخلالة انكت لكن لمجرد قصر
القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون نفي الابوة ونفي الرسالة فتكتب
عليهم اعتقادهم كذا في بيسه بانه انما يقال لمت اعتقد اتفاقا المجيء عنهما جميعا
اي على تقدير اشتماله فان القصر انما يقال لمت اعتقد الشركة فان عدم المجيء
قبل فالكلام المشتمل عليه فيكون القصر افرادا لا قصر القلب على ما قال القصر
والشكاكي عبد الحكيم وما قاله القصر والشكاكي موافقين لابن مالك من ان لكن لقصر
القلب قال بعضهم هو الصحيح راجع عبد الحكيم وكذا لكن على ما يشهد له كلام النحاة
لنفي الشركة في عدم المجيء فيكون فيه قصر افراد اي افراد المتبوع بذلك لعدم الاتصاف
قوله لم بموجبه اللهم بانه انما يقال لمت اعتقد الخ وما مر انما قيل اعتقد انهما

Copyrighting University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)